الموافـق : 10 نوفمبر 2023م

السادة/ العزق والزيلعى - محاسبون ومراجعون قانونيون
مراجعي حسابات الجمعية التعاونية متعددة الاغراض بوادي قطن
مسجلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية برقم (187)
نجران - المملكة العربية السعودية

تحية طيبة وبعد ...

بالإشارة إلى المراجعة التى تقوم بها شركتكم لقائمة المركز المالي الجمعية التعاونية متعددة الاغراض بوادي قطن بمنطقة نجران - مسجلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية برقم (187) ، كما في 31 ديسمبر 2021م ، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، بغرض إبداء الرأي حول مدى تعبير القوائم المالية للجمعية عن حقيقة المركز المالي ونتيجة النشاط والتدفقات النقدية ، وأيضاً الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ولغرض إبداء رأيكم عما إذا تبين لكم وجود أية تعديلات مهمة يتعين إدخالها على القوائم المالية لكي تتفق مع المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخري المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ، وقد أعدت القوائم المالية حسب متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخري المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين .

نعتقد بأن تقديم إفصاح من جانبنا عن المعلومات المتضمنة منا في هذا الخطاب يعد إجراءً جوهرياً يمكنكم من إبداء رأيكم حيال القوائم المالية ، ونؤكد لكم حسب أفضل علمنا أن المعلومات المذكورة أدناه والتى قدمت لكم خلال عملية المراجعة صحيحة ، كما نؤكد بهذا ما يلـي :

نقر نحن إدارة الجمعية أن القوائم المالية تعبر عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتغيرات فى حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للجمعية وكذلك الإفصاح الكافي عن جميع البيانات المطلوبة وذلك وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخري المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ، وأنه تم تطبيقها على أساس ثابت .

ونقر بأننا مسؤولون عن عرض القوائم المالية وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخري المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين . تتضمن هذه المسئولية تصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية من أجل إعداد وعرض القوائم المالية وأنها خالية من أي أخطاء جوهرية سواءً كانت ناتجة عن غش أو أخطاء غير متعمدة ، وأيضاً اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة ، وإجراء التقديرات المحاسبية المعقولة وفقاً لأفضل المعلومات والأحداث الحالية وأننا قد اعتمدنا القوائم المالية .

نحن نفهم بأن الأخطاء الجوهرية هي الأخطاء التي سواء كانت منفردة أو مجتمعة قد تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية . تعتمد جوهرية الأخطاء سواءً كانت ناتجة عن غش أو أخطاء غير متعمدة على حجم وطبيعة هذه الأخطاء والذي يتم التعرف عليه وفقا للظروف المحيطة . إن حجم أو طبيعة الأخطاء أو كلاهما معاً يعد عاملا هاما لتحديد جوهرية الخطأ .

كما قمنا بإجراء الاستفسار اللازم من مديري وموظفي الجمعية من أصحاب الخبرات والمهارات المناسبة . وعلى ذلك فإننا نؤكد على الإفصاحات التالية وفقا لأفضل المعلومات المتوفرة لدينا :

- إننا مسئولون عن تطبيق وتشغيل الأنظمة المحاسبية والرقابية التي تعمل على منع وإكتشاف الأخطاء والغش ، كما نؤكد أنه لم ينم إلى علمنا أية مسائل أو قضايا هامة متعلقة بالغش قد يكون لها أثر هام على القوائم المالية محل المراجعة .

- نقر بأنه لا توجد أية تعديلات يتعين إدخالها على القوائم المالية والمشار إليها أعلاه وأنها تعبر بعدل من كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي للجمعية ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية وتتوافق مع المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخري المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وأنه قد تم تطبيقها على أساس ثابت .

- نقر فيما عدا ما ورد بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها فإنه لا توجد أية تصرفات نحن على علمٍ بها تتعلق بعدم الإلتزام الكامل بمتطلبات القوانين واللوائح والتي قد يكون لها تأثير هام على القوائم المالية سواءً كانت هذه التصرفات حدثت أو محتملة الحدوث .

- لا توجد أية أخطاء محاسبية مكتشفة ولم يعاد تسجيلها بشكل صحيح .

- كما لا يوجد لدينا أي إتجاهات أو خطط تؤدي إلى تغير في القيم الدفترية للأصول والإلتزامات المدرجة بالقوائم المالية بشكل جوهري .

- لم نقدم مصادقات الذمم المدينة التجارية البالغة 502,402 ريال كما في 31 ديسمبر 2023، كما أننا لم نقم بتكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها للمبالغ المدورة من سنوات سابقة.

- لقد إلتزمنا بجميع الإتفاقات التعاقدية والتي من الممكن أن يكون لها تأثير هام على القوائم المالية في حال عدم الإلتزام بكامل الإتفاقية أوبجزء منها.

- لم تكن هناك مخالفات من قبل الإدارة أو الموظفين الذين لهم تأثير على نظام الرقابة الداخلية .

- لم تكن هناك مخالفات من قبل موظفين آخرين لها تأثير مادي على القوائم المالية .

- لم تكن هناك مراسلات ومطالبات مع الدوائر الحكومية والتنظيمية تتعلق بعدم الإلتزام الكامل بمتطلبات إعداد القوائم المالية في المملكة له تأثير هام على القوائم المالية .

- أنه لا يوجد على الجمعية مطالبات أو مكاتبات أو إخطارات من مستشارنا القانوني أو من الغير لها تأثير على القوائم المالية ويجب الإفصاح عنها.

- أنه لا يوجد على الجمعية مخالفات وقعت أو إحتمال أن تقع للقوانين والقواعد مما يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تقدير الإلتزامات العرضية أو الإلتزامات المتوقعة .

- أنه لا يوجد على الجمعية التزامات أو أرباح أو خسائر متوقعة بما في ذلك التعهدات الشفوية والمكتوبة للغير أو من الغير التي يجب أخذها في الاعتبار عند إعداد القوائم المالية .

- لا توجد لدينا أية خطط أو نوايا للقيام بأي مما قد يؤثر بشكل هام على القيم الدفترية للأصول أو الإلتزامات وتبويبها .

- لم تخل الجمعية بأي من تعاقداتها مع الغير مما قد يكون له أثر أو التزام كان يجب إظهاره بالقوائم المالية لهذا العام .

- تم تقدير كافة الإلتزامات الزكوية والضريبية المتوقعة أو المستحقة وتم إحتسابها في القوائم المالية .

- تمتلك الجمعية ملكية كاملة لكافة أصولها المبينة بالقوائم المالية ولا يوجد أية رهون أو أعباء على أصول الجمعية فيما عدا ما تم الإفصاح عنه في القوائم المالية .

- لا يوجد لدى الجمعية أصول غير متداولة أو أصول مجنبة والتي يجب تصنيفها كأصول محتفظ بها لغرض البيع وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية المتعارف عليها.

- تم إدراج كافة الأصول المملوكة للجمعية بقائمة المركز المالي .

- كما أنه لا توجد أية اتفاقيات بيع وإعادة إستحواذ أصول أو أية إتفاقيات ضمان سارية .

- لا توجد هناك أية إلتزامات تعاقدية غير مسجلة بالدفاتر المحاسبية

-

- كافة إيرادات الجمعية التي تمت خلال العام نهائية ولا يوجد أي اتفاق جانبي لإلغاء هذه المعاملات إلا بذلك القدر العادي لرد وفقاً لتعاقدات الجمعية مع العملاء .

-

- تعكس الأرصدة المدينة الظاهرة بالقوائم المالية مبالغ مستحقة للجمعية عن عمليات تمت قبل أو في تاريخ القوائم المالية وأنها لا تتضمن معاملات تمت بعد تاريخ القوائم المالية .

- لا يوجد لدينا معلومات تتعلق بالشك في تحصيلها وأنه لا توجد خسائر محتملة تتعلق بهذه الأرصدة يتعين علينا الإفصاح عنها.

- لا يوجد هناك أية إتفاقيات مع مؤسسات مالية من شأنها وضع قيود على الأرصدة النقدية والحدود الإئتمانية أو ماشابه ذلك .

- نقر أن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بالجمعية قد أبلغ الجمعية العامة للمساهمين بما له من مصلحة في الأعمال والعقود التى تمت لحساب الجمعية ، وكذا بالأعمال التى يقوم بها العضو وتكون أعمال منافسة لأحد أنشطة الجمعية ، وعدم إشتراك العضو صاحب المصلحة في التصويت على القرار الذى صدر في هذا الشأن وأنه تم إثبات هذا التبليغ في محاضر إجتماعات مجلس الإدارة .

- لا توجد أي اتفاقيات أو إرتباطات لإعادة شراء أصول تم بيعها من قبل. كما أنه لا يوجد أية إرتباطات قائمة بتاريخ المركز المالي فيما يتعلق بالعقود المستقبلية أو أي نوع آخر من أنواع المشتقات المالية .

- ليست هناك حاجة لتكوين مخصصات لأية خسائر مالية ناتجة عن تنفيذ أو عدم تنفيذ إلتزامات .

ونؤكد على ما يلي:

- نحن على علم بأن مصطلح "غش" يتضمن الأخطاء الناتجة عن تقديم تقارير مالية مضللة وكذلك الأخطاء الناتجة عن سوء التصرف أوالإختلاس لأصول الجمعية . تقديم تقارير مالية مضللة تنتج عن أخطاء متعمدة والتي تتضمن حذف مبالغ من القوائم المالية أو إيضاحات من الإيضاحات المتممة لها وذلك لتضليل مستخدمي القوائم المالية . كما أن الأخطاء الناتجة عن سوء التصرف أوالإختلاس لأصول الجمعية تتضمن أعمال السرقة لأي من أصول الجمعية وغالباً ما تكون مصحوبة بسجلات محاسبية مضللة أو مستندات من شأنها إخفاء هذه الأعمال وإظهار هذه الأصول على أنها فقدت أو لم يتم إعتمادها بالشكل المناسب .

- نحن على علم بأننا مسئولون عن تصميم وتنفيذ أنظمة رقابة داخلية من دورها منع أو إكتشاف الأخطاء أو الغش .

- نقر بانه لا يوجد أي غش أو أننا لا نشك في وجود غش يؤثر على الجمعية ذو صلة بأي من :
  - إدارة الجمعية .
  - الموظفين الذين لهم دور مهم في الرقابة الداخلية .

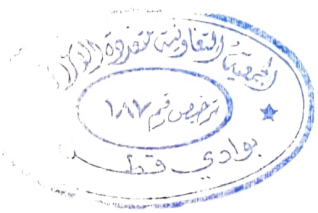

- أي فرد أو جهات أخرى ، إذا نتج عن الغش تأثير هام على القوائم المالية .

- لم تتلق الإدارة أي بلاغ من الموظفين الحاليين أو السابقين ، الجهات الرقابية ، المحللين الماليين ، الجهات القانونية بالجمعية أو غير ذلك من الأفراد أو الجهات ما يفيد بوجود غش أو شك في وجود غش يؤثر على الجمعية .

- لقد قدمنا لكم نتائج ما قمنا به من إجراءات لقياس المخاطر عن مدى وجود أخطاء جوهرية بالقوائم المالية ناتجة عن الغش .

- لا توجد مخالفات فعلية أو محتملة للقوانين من الواجب الإفصاح عن تأثيرها في القوائم المالية أو من الواجب دراستها بهدف تحديد ضرورة تسجيل خسارة محتملة ناتجة عن هذه المخالفات .

- ليست هناك إدعاءات أو مطالبات محتملة ناتجة عن عدم الإلتزام باللوائح والقوانين أو أي نقاط ضعف فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية تم إبلاغنا بها من قبل مستشارنا القانوني أو الجهات الحكومية يتعين إيضاحها في القوائم المالية و نقر بعدم ارسال خطاب المستشار القانونى لمراقب الحسابات .

- أن كل الإلتزامات الفعلية تم تسجيلها بالقوائم المالية، كما أنه لا توجد أي ضمانات هامة لأطراف أخرى تستوجب الإفصاح عنها بالقوائم المالية . كما أنه لا توجد أي إلتزامات محتملة أو مطالبات أخرى أبلغنا بها مستشارنا القانوني بضرورة إيضاحها في القوائم المالية .

- أن كافة البيانات الخاصة بأي تعهدات أو عقود ذات الإلتزامات أو خسائر أو مكاسب محتملة والتي تدرج خارج الميزانية قد أفصح عنها في القوائم المالية .

- إننا نؤكد على إننا على علم بالأمور والظروف المحيطة بالجمعية والتي تجعل الجمعية قادرة على الإستمرارية . و تتضمن هذه الأمور الإجراءات والأحداث الهامة والخطط التي سيتم إتباعها تجاه هذا الشأن .
- لم تكن هناك عمليات أو احداث لاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي غير ما تم إيضاحه في القوائم المالية ، تتطلب تسوية للقوائم المالية أو إضافة إلى الإيضاحات المرفقة بها .

المدير المالي
الاسم

الختم الرسمي

رئيس الجمعيه
الاسم